خطوة بخطوة تركيا

الخطوة الأولى: اختر النموذج القانوني

الخطوة الثانية: سجّل شركتك رسميا مع غرفة التجارة

الخطوة الثالثة : التنظيم المالي والمحاسبة

الخطوة الرابعة: اكتب خطة عمل

الخطوة الخامسة : فتح حساب عمل تجاري

الخطوة السادسة: قوانين وقواعد حماية البيئة و طلب الحصول على تراخيص (مثل. رخصة بناء، إلخ)

الخطوة السابعة :خصوصية/ حماية البيانات الشخصية وصنع موقع تجاري

الخطوة الثامنة: التأمين

الخطوة التاسعة: إدارة الموارد البشرية

الخطوة العاشرة: براءات الاختراع و الماركات التجارية

مقدمة تركيا

يوجد بند في الشرط (ل) من المادة 5 من اللائحة التنفيذية بشأن فتح الأعمال ورخص العمل المنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ 10.08.2005 ورقم 25902 ، والتي تتضمن الحكم "الالتزام بأحكام التشريع الخاص بالأجانب بشأن فتح وتوظيف الشركات من قبل الأجانب ". وفقًا للقانون رقم 6735 ، /يجب على الأجانب الذين سيفتحون مشروعًا تجاريًا الحصول على تصريح عمل من وزارة العمل والأسرة والخدمات الاجتماعية قبل بدء العمل.
إذا أراد الأجانب فتح مشروع تجاري والعمل تحت أسمائهم وحساباتهم الخاصة ، فيجب عليهم التقدم إلى (MoLFSSوزارة العمل والشؤون الاجتماعية(للحصول على تصريح عمل بعد الانتهاء من إجراءات التأسيس لأماكن العمل المذكورة أمام السلطات المعنية (مثل نشر مكان العمل في السجل التجاري أو مكتب السجل التجاري والحصول على الرقم الضريبي). نتيجة للتقييم الذي ستجريه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، يجب على الأجانب الذين تمت الموافقة على طلبهم والذين حصلوا على تصاريح عمل التقدم إلى البلديات ذات الصلة بهذه التصاريح وطلب رخصة تجارية ورخصة عمل.

تنظم إجراءات ومبادئ عمل السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في بلدنا "لائحة تصاريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة" ، والتي نُشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ 15.01.2015 ورقمها 29594 ،
وتصريح عمل للأجانب MoLFSS ضمن هذا النطاق للعمل في تركيا.

الأجانب الذين يعملون بشكل مستقل لحسابهم الخاص ويحاسبون في نطاق الحماية المؤقتة ، بعد الانتهاء من إجراءات التأسيس لمكان العمل بشرط أن يكون لديهم أرقام ضريبية ، عن طريق مسح المستندات التي تظهر نشاط مكان العمل مثل السجل التجاري. الجريدة الرسمية للشركات ، وثيقة التسجيل بالغرفة ذات الصلة للتجار الحقيقيين والتجار والحرفيين ، إلى نظام الأتمتة أثناء تقديم الطلب. يجب أن يحصل على تصريح عمل قبل أن يبدأ العمل. سيُطلب من الأجنبي الحصول على تصريح عمل أثناء منح رخصة عمل وعمل من قبل السلطات المختصة.

السوريون في تركيا تقريبا 4 ملايين
على الرغم من نجاحهم ، يعمل رواد الأعمال الشباب (السوريون) في جميع البلدان في بيئة اقتصادية وبيئة غير مألوفة ، وقاعدة عملاء محدودة ، وإمكانية غير متسقة للحصول على الحوافز ودعم الأعمال. في تركيا ، يمكن أن تساعد الشراكات مع الشركات التركية في تخفيف بعض هذه التحديات. تجلب الشركات السورية كفاءات فريدة ، بما في ذلك الإلمام بالمستهلكين الناطقين بالعربية في تركيا والروابط الحالية مع الشركات في جميع أنحاء سوريا والشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا يمكن أن تعني الاستفادة من هذه الكفاءات فرص نمو جديدة للشركات التركية. في

الأساس ، بينما يمكن للشركات السورية أن توفر الوصول إلى أسواق جديدة في الخارج ، يمكن للشركات التركية مساعدة السوريين في اختراق السوق في الداخل.

توصي وزارة التركية للتعليم الوطنيMoNE)) بما يلي لتنمية تفاعل أكبر وفي النهاية شراكات بين الشركات التركية والسورية لتحقيق المنفعة المتبادلة:

- تزويد الشركات السورية بالموارد اللازمة للتنقل في السوق التركية والبيئة التنظيمية.
- الاستثمار في فرص التدريب وتنمية القدرات للشركات السورية والتركية ، وكذلك الوكالات العامة التي تخدم الشركات والمستثمرين الأجانب.
- توفير فرص التواصل ومنصات للشركات السورية لعرض منتجاتها وخدماتها.
- تقليل الشكوك في البوليصات والأعباء التنظيمية لتشجيع الاستثمار السوري طويل الأجل في تركيا وتسهيل إضفاء الطابع الرسمي.
- زد التواصل والوصول العادل إلى الحوافز للشركات السورية ، خاصتا لتحقيق إمكانات التصدير وتطوير العلامة التجارية.
- جمع وتوفير الوصول إلى البيانات التفصيلية عن الأعمال التجارية السورية لمزيد من التحليل.

يمكن للغرف التجارية والصناعية في جميع المحافظات:

- إعداد أدلة باللغة العربية لمساعدة رواد الأعمال السوريين على الإبحار في عملية إنشاء وتشغيل الأعمال التجارية في تركيا. تتمتع غرفة تجارة غازي عنتاب بخبرة في القيام بذلك

- مكاتب مساعدة مخصصين الموظف توفير التدريب والدعم بشأن القوانين واللوائح التركية ، واللوائح المصرفية ، وحوافز الاستثمار والتصدير المتاحة لرواد الأعمال السوريين المهتمين بتأسيس عمل تجاري.

- نظم اجتماعات شبكة الأعمال. جمع الأعمال السورية والتركية تحت غرفة محايدة.

- تزويد الشركات السورية بمنصة ومكان لتعريف الشركات التركية بأنشطتها التجارية. قد يوفر عقد هذه الاجتماعات باللغة الإنجليزية لغة عمل مشتركة لبعض الشركاء المحتملين

5.6.1الخطوة الأولى: اختر النموذج القانوني

أنواع الشركات بموجب TCC والنماذج البديلة
توجد نماذج خاصة بالشركات وغير تابعة للشركات تحت مظلة TCC)القانون التجاري التركي(، والتي تنص على أنه يجوز تأسيس الشركات وفقًا للأنواع التالية:
أ. أشكال الشركات
شركة مساهمة (JSC)
شركة مسؤولية المحدودة (LLC)
شركة تعاونية

على الرغم من أن بعض الحدود المالية (أي الحد الأدنى لرأس المال) والأجهزة تختلف عن بعضها البعض ، فإن الإجراءات التي يجب اتباعها لتأسيس JSC أو LLC هي نفسا.

ب. أشكال غير الشركات
شركة كولكتيف
شركة كوماندیت
على الرغم من أنه يمكن إنشاء الشركات وفقًا لهذه الأنواع الخمسة المختلفة ، فإن JSC و LLC هما النوعان الأكثر شيوعًا المختاران في كل من الاقتصاد العالمي وتركيا.

5.6.2 الخطوة الثانية: سجّل شركتك رسميا مع غرفة التجارة

أدخلت تركيا إصلاحات بهدف تسهيل ممارسة الأعمال التجارية من أجل تحسين بيئة الاستثمار ، والقضاء على الروتين في إنشاء الأعمال التجارية وتقليل التكاليف والإجراءات . تحقيقا لهذه الغاية ، يتم الآن إنشاء شركة فقط في مكاتب السجل التجاري الموجودة في الغرف التجارية ومصممة لتكون "محطة واحدة". تكتمل العملية في نفس اليوم .إن عملية إنشاء شركة مساهمة أو شركة مسؤولية المحدودة بسيطة ومباشرة إلى حد ما ، لا سيما بمجرد اكتمال إجراءات التوثيق والشهادة أو التصديق فيما يتعلق بالوثائق التي سيتم تقديمها مع الطلب. لبدء عملية تأسيس شركة في تركيا ، يجب إدخال معلومات معينة في MERSIS. تتطلب هذه الخطوة ، من بين أمور أخرى ، الحصول على رقم تعريف ضريبي للأفراد و / أو الكيانات القانونية غير الأتراك الذين سيكونون مساهمين و / أو مديرين للشركة . بمجرد الحصول على أرقام التعريف الضريبي من مصلحة الضرائب ذات الصلة وتقديمها إلى MERSIS ، سيتم إنشاء رقم MERSIS لهؤلاء الرعايا الأجانب.

عند تقديم عقد التأسيس من خلال MERSIS ، يجب أن يتم التصديق على مثل هذا النظام الأساسي من قبل كاتب عدل عام أو السجل التجاري ذي الصلة في تركيا. عند التصديق على عقد التأسيس ، وعقد التأسيس المعتمد وجميع مستندات التأسيس الأخرى الداعمة (مثل، إقرارات التوقيعات من قبل أعضاء مجلس الإدارة والموقعين الآخرين ، وخطاب حظر من أحد البنوك في تركيا يشهد على أن 25 على الأقل النسبة المئوية لرأس مال الكيان الذي تم إيداعه وحجبه في حساب مصرفي ، وما إلى ذلك) ، بناءً على طلب السجل التجاري ذي الصلة ، يجب تقديمه فعليًا للتسجيل. بمجرد أن يصادق السجل التجاري المعني على جميع الوثائق على أنها كاملة ومناسبة ، يتم تقديم شهادة تسجيل تثبت تأسيس الشركة الجديدة. سيوفر السجل التجاري أيضًا الدفاتر القانونية والمالية الإلزامية للشركة المؤسسة حديثًا جنبًا إلى جنب مع شهادة التسجيل.
مزيد من القراءة:

5.6.3 الخطوة الثالثة: التنظيم المالي والمحاسبة

نظام الضرائب التركي

يتكون نظام الضرائب التركية المباشرة من ضريبتين رئيسيتين ؛ ضريبة الدخل وضريبة الشركات . يخضع الفرد لضريبة الدخل على دخله وأرباحه ، على عكس الشركة التي تخضع لضريبة الشركات على دخلها وأرباحها. قواعد الضرائب على الدخل والأرباح الفردية منصوص عليها في قانون ضريبة الدخل لعام 1960 (ITL). وبالمثل ، فإن القواعد المتعلقة بفرض الضرائب على الشركات واردة في قانون ضريبة الشركات لعام 1949 (CTL). على الرغم من حقيقة أن كل منها يحكمه تشريع مختلف ، إلا أن العديد من قواعد وأحكام قانون ضريبة الدخل تنطبق أيضًا على الشركات ، خاصة فيما يتعلق بعناصر الدخل وتحديد صافي الدخل.

ضريبة الدخل:

الدخل الخاضع للضريبة:

يتم فرض ضريبة الدخل على دخل الأفراد. مصطلح الأفراد يعني الأشخاص الطبيعيين. عند تطبيق ضريبة الدخل ، لا تعتبر الشراكات كيانات منفصلة ويتم فرض ضريبة على كل شريك بشكل فردي على حصته من الأرباح. قد يتكون دخل الفرد من عنصر واحد أو أكثر من عناصر الدخل المدرجة أدناه:

- أرباح الأعمال ،
- أرباح زراعية ،
- الرواتب والأجور،
- الدخل من الخدمات الشخصية المستقلة
- الدخل من الممتلكات والحقوق غير المنقولة (دخل الإيجار)
- الدخل من الممتلكات المنقولة (الدخل من الاستثمار الرأسمالي)

- الدخل والأرباح الأخرى دون النظر إلى مصدر الدخل

المسؤولية الضريبية:

بشكل عام ، يتم استخدام معيار الإقامة في تحديد المسؤولية الضريبية للأفراد. يتطلب هذا المعيار أن يكون الفرد الذي لديه مكان إقامته في تركيا مسؤولاً عن دفع ضريبة على دخله العالمي (مسؤولية غير محدودة). أي شخص يبقى في تركيا لأكثر من ستة أشهر في السنة التقويمية يعتبر مقيمًا في تركيا. ومع ذلك ، فإن الأجانب الذين يقيمون في تركيا لمدة ستة أشهر أو أكثر لوظيفة معينة أو عمل تجاري أو أغراض معينة محددة في سجل المعاملات الدولي لا يُعاملون كمقيمين ، وبالتالي ، لا تنطبق عليهم المسؤولية الضريبية غير المحدودة.

بالإضافة إلى معيار الإقامة ، ضمن نطاق محدود ، ينطبق معيار الجنسية أيضًا بغض النظر عن حالة إقامتهم ، يعتبر المواطنون الأتراك الذين يعيشون في الخارج ويعملون لحساب الحكومة أو مؤسسة حكومية أو شركة يقع مقرها الرئيسي في تركيا ، دافعي ضرائب غير محدود. وفقًا لذلك ، يخضعون لضريبة الدخل على دخلهم في جميع أنحاء العالم.

غير المقيمين مسؤولون فقط عن دفع ضريبة على دخلهم المستمد من مصادر في تركيا (مسؤولية محدودة). لأغراض ضريبية ، من المهم بشكل خاص تحديد الظروف التي يعتبر فيها الدخل مستمدًا في تركيا. تتناول أحكام المادة 7 من قانون ضريبة الدخل هذه المسألة. في الظروف التالية ، يُفترض أن الدخل يأتي من تركيا.

الربح التجاري: يجب أن يكون لدى الشخص منشأة دائمة أو ممثل دائم في تركيا ويجب أن ينتج الدخل من الأعمال التي تتم في هذه المنشأة الدائمة أو من خلال هؤلاء الممثلين.

الدخل الزراعي: يجب أن تتم الأنشطة الزراعية المدرة للدخل في تركيا.

الأجور والرواتب:

- يجب تقديم الخدمات أو حصرها في تركيا.

- الرسوم والتخصيصات والأرباح وما في حكمها المدفوعة لرؤساء ومديري ومراجعي الحسابات والمصفون المؤسسة الكائنة في تركيا يجب محاسبتها في تركيا.

الدخل من الخدمات الشخصية المستقلة: يجب أداء الخدمات الشخصية المستقلة أو احتسابها في تركيا.

الدخل من الممتلكات غير المنقولة:

- يجب أن يكون غير المنقولة في تركيا؛

- يجب استخدام الحقوق التي تعتبر غير منقولة أو حصرها في تركيا.

الدخل من استثمار رأس المال المنقول: يجب أن يكون استثمار رأس المال في تركيا.

الدخل والأرباح الأخرى: يجب تنفيذ الأنشطة أو المعاملات المدرة للدخل الآخر ، المحددة في قانون ضريبة الدخل، في تركيا . المصطلح يجب أن يتم الدفع في تركيا، أو إذا تم الدفع في الخارج، يجب أن يتم تسجيله في الكتب في تركيا.

تحديد صافي الدخل:

ربح الأعمال:

يتم تعريف ربح الأعمال على أنه ربح ناتج عن أنشطة تجارية أو صناعية. على الرغم من أن هذا التعريف شامل للغاية ويتضمن جميع أنواع الأنشطة التجارية والصناعية ، ITLيستثني بعض الأنشطة من محتويات أرباح الأعمال. بشكل عام ، لا تعتبر الأنشطة التي يقوم بها التجار والحرفيين الذين ليس لديهم منشآت دائمة أنشطة تجارية وصناعية ويتم إعفاؤها من ضريبة الدخل.

علاوة على ذلك ، من أجل فرض ضريبة على الدخل الناتج عن الأنشطة التجارية والصناعية ، يجب أن يكون هناك استمرارية في أداء هذه الأنشطة . بعبارة أخرى ، لا يتم التعامل مع الأنشطة العرضية من هذا القبيل على أنها أنشطة تجارية أو صناعية ، وبالتالي ، فإن قانون ضريبة الدخل يتعامل مع هذه الأنشطة باعتبارها الدخل والأرباح الأخرى.

لا يسرد سجل المعاملات الدول (ITL) كل نشاط تجاري وصناعي ويشير فقط إلى القانون التجاري التركي لنطاق هذه الشروط. ومع ذلك ، تم إدراج العديد من الأنشطة للتوضيح في المادة 37. وهذه الأنشطة هي كما يلي:

- تشغيل المناجم والمحاجر الحجرية والزمنية واستخراج الرمال والحصى من أفران الطوب والبلاط.

- وساطة الأسهم؛

- تشغيل المدارس الخاصة والمستشفيات والأماكن المماثلة؛

- العمليات المنتظمة لبيع وشراء وبناء العقارات ؛

- شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن شخص ما وعلى أساس مستمر ؛

- البيع الكلي أو الجزئي للأراضي التي تم الحصول عليها عن طريق الشراء أو المقايضة وتم تقسيمها خلال خمس سنوات من تاريخ شرائها وبيعها خلال هذه الفترة أو في السنوات اللاحقة ؛

- المكاسب من التعويضات السنية.

في الأساس ، الدخل الخاضع للضريبة لمؤسسة تجارية هو الفرق بين صافي أصولها في بداية ونهاية السنة التقويمية.

يتم استخدام طريقتين لحساب أرباح الأعمال: أساس المبلغ المقطوع والأساس الفعلي بالطريقة السابقة ، يحدد قانون ضريبة الدخل أرباح الأعمال المقدرة لدافعي الضرائب المؤهلين لمثل هذه المعاملة وفقًا للأحكام ذات الصلة من القانون. الافتراض الرئيسي هو أن دافعي الضرائب المحددين بموجب القانون يجدون صعوبة في الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية وتحديد الدخل بعد ذلك على الأساس الفعلي. لذلك ، يتم تقييم ضرائب الدخل الخاصة بهم على أرباحهم المقدرة التي يحددها القانون.

في الطريقة الأخيرة ، يتم تحديد أرباح الأعمال على الأساس الفعلي: يُطلب من دافعي الضرائب الاحتفاظ بدفاتر محاسبية لتسجيل إيراداتهم ومصروفاتهم الفعلية التي تحدث خلال السنة التقويمية. بشكل عام ، يتم خصم المصاريف المتعلقة بالأعمال المدفوعة أو المستحقة المتعلقة بالأعمال من الإيرادات:

المصروفات المراد حسمها:

من أجل تحديد المبلغ الصافي لأرباح الأعمال على الأساس الفعلي ، يمكن خصم النفقات التالية من الإيرادات:

- المصاريف العامة المخصصة لكسب أرباح الأعمال والمحافظة عليها ؛

- مصاريف الطعام والسكن المقدمة للموظفين في مكان العمل أو في ملحقاته ؛

- نفقات العلاج الطبي والأدوية ؛

- أقساط التأمين والمعاشات ؛

- نفقات الملابس المدفوعة للموظفين ؛

- الخسائر والأضرار والتعويضات المدفوعة بناءً على اتفاقيات مكتوبة أو مراسيم قضائية أو بموجب أمر قانوني ؛

- نفقات السفر والإقامة ذات الصلة بالعمل ؛

- نفقات السيارات التي هي جزء من المشروع والمستخدمة في الأعمال التجارية ؛

- الضرائب العينية مثل ضرائب البناء والاستهلاك والطوابع والرسوم البلدية والرسوم والمصاريف المتعلقة بالعمل ؛

- الاستهلاكات الموضوعة جانبا وفقا لأحكام قانون الإجراءات الضريبية.

- المدفوعات إلى الاتحادات ؛

المدفوعات التي لا يتم قبولها كمصروفات:

هذه المدفوعات المذكورة أدناه لا تعتبر نفقات قابلة للخصم ؛

- الأموال المسحوبة من المشروع من قبل المالك أو زوجته أو أولاده ، أو الأصول العينية الأخرى التي أخذوها ؛

- رواتب شهرية وأجور ومكافآت وعمولات وتعويضات تدفع لصاحب المشروع أو لزوجته أو لأبنائه القصر ؛

- الفائدة على رأس المال المستثمر من قبل مالك المشروع ؛

- الفائدة على أساس الحساب الجاري لمالك المشروع وزوجته وأولاده القصر بما في ذلك الفوائد على جميع أشكال المستحقات ؛

- جميع الغرامات والجزاءات الضريبية وكذلك التعويضات الناشئة عن الأعمال غير المشروعة. لا تعتبر التعويضات المتكبدة كبنود جزائية في العقود تعويضات ذات طبيعة عقابية ؛

٪0 - من نفقات الإعلان لجميع أنواع المشروبات الكحولية والكحولية والتبغ ومنتجات التبغ (تم تخفيض المعدل الحالي إلى 0٪ بموجب مرسوم حكومي).

5.6.4. الخطوة 4: اكتب خطة عمل

انظر الفصل 4. 6&

5.6.5. الخطوة 5: فتح حساب تجاري

يجب على الشركة الحصول على أرقام الهوية الضريبية المحتملة للمساهمين غير الأتراك وأعضاء مجلس إدارة الشركة غير الأتراك من مكتب الضرائب ذي الصلة. رقم التعريف الضريبي المحتمل هذا ضروري لفتح حساب مصرفي من أجل إيداع رأس مال الشركة المراد تأسيسها.

المستندات المطلوبة من قبل مكتب الضرائب هي كما يلي:

عريضة طلب التسجيل

النظام الأساسي (أصل واحد)

نسخة من عقد الإيجار يوضح العنوان المسجل للشركة

إذا كان سيتم اتباع العملية من خلال وكيل ، فيجب إصدار توكيل يوضح على وجه التحديد سلطة التصرف نيابة عن الشركة أمام مصلحة الضرائب من أجل الحصول على رقم التعريف الضريبي أو رقم التعريف الضريبي المحتمل.

حسابات بنكية

في السنوات الأخيرة ، خففت الجمهورية التركية من إجراءات فتح حساب مصرفي في تركيا للأجانب مع بعض الأنظمة من أجل زيادة الاستثمار وجعله أكثر ملاءمة للأجانب. ستمكّن هذه اللوائح الأجنبي الذي قدم إلى تركيا للعمل على إرسال الأموال بسهولة إلى عائلته في

الخارج ، وستمكن من تسهيل الحياة اليومية للأجنبي من خلال القدرة على الاستفادة من العمليات المصرفية وستمكن من ذلك سيتم تحقيق الأنشطة الاستثمارية والمالية للشركات للأجانب بشكل أسرع والعديد من المزايا الأخرى. ومع ذلك ، تختلف إجراءات فتح حساب مصرفي للأجانب من بنك لآخر. بينما لا يستغرق الأمر وقتًا طويلاً في بعض البنوك ، فقد يكون العكس في بنك آخر. بعض البنوك التركية الكبرى هي İş Bankası (Isbank) و Yapı Kredi Bankası و TEB و QNB Finansbank و Halkbank و Vakıfbank و ING Bank و Akbank و Ziraat Bankası و Garanti Bankası.

كيف هو الإجراء؟

هناك نوعان من فتح حساب مصرفي للمواطنين الأجانب في تركيا ؛ الأول هو إجراء فتح حساب مصرفي للأشخاص والثاني للحسابات باسم الشركة.

الإجراءات والمبادئ القانونية لكي يتمكن المواطن الأجنبي من فتح حساب مصرفي في تركيا مذكورة أدناه:

أولاً ، يتعين على الشخص الذي يريد فتح حساب مصرفي تحديد عنوان المراسلة.

يجب على المواطنين الأجانب امتلاك رقم ضريبي حتى يتمكنوا من فتح حساب مصرفي في تركيا. يمكن للمواطن الأجنبي الحصول على رقم ضريبي محتمل من خلال زيارة مكتب ضرائب الدولة بصحبتهم في غضون وقت يعتمد على كثافة المكتب.

من خلال الرقم الضريبي المستلم من مكتب الضرائب ، سيتمكن الأجنبي من فتح حساب مصرفي وتنفيذ العمليات المصرفية.

قد تطلب بعض البنوك رقم هاتف محمول لعملائها. لذلك يحتاج المواطن الأجنبي إلى شراء رقم هاتف من شركة مشغل تركية.

الإجراءات والمبادئ القانونية لكي تتمكن شركة أجنبية من فتح حساب مصرفي شركة في تركيا مدرجة أدناه:

على عكس الحسابات المصرفية الشخصية ، لا يمكن فتح حسابات الشركات إلا من قبل المدير الذي يمتلك سلطة توقيع.

يجب الحصول على رقم ضريبي من مكتب الضرائب للشركة. لا يلزم أن تكون الشركة المراد فتح حساب مصرفي لها في تركيا أو أن يكون لها أنشطة مالية في تركيا. يكفي أن يكون لديك عنوان مراسلة.

من أجل فتح حساب ، يتقدم مدير الشركة المختص إلى البنك مع الرقم الضريبي وجميع مستندات الشركة المترجمة والمعتمدة من كاتب العدل أو القنصلية. وثائق الشركة هذه هي اتفاقية الشركة الرئيسية وسجلات الغرفة التجارية والسجل التجاري ووثائق التأسيس والنشاط والتراخيص إن وجدت.

İşbank: فتح حساب مصرفي في بنك İşbank سريع وسهل. من الضروري جمع المستندات أدناه والتقدم إلى أقرب فرع بنك İşbank.

جواز سفر ساري المفعول لا يزيد عمره عن 10 سنوات أو تصريح إقامة ساري المفعول (إذا لم يكن كلاهما متاحًا ، وسيتم قبول وثيقة رسمية معتمدة من وزارة المالية التركية للتحقق من وثيقة الهوية الوطنية)

رقم تعريف أجنبي أو رقم التعريف الضريبي

إثبات (نسخة من فاتورة الكهرباء أو الماء أو الغاز الطبيعي أو الهاتف معنونة باسمك وعن الأشهر الثلاثة الماضية) لعنوان إقامتك الساري في تركيا أو العنوان المطبوع على جواز سفرك

Garantibank: قم بزيارة الفرع للحصول على كلمة مرور الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك / عبر الإنترنت لتتمكن من فتح حساب.

Akbank: قم بزيارة الفرع من أجل فتح حساب مصرفي أو الحصول على كلمة مرور للخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الاتصال بخدمة Akbank المصرفية للمغتربين.

Ziraat Bankası : من أجل فتح حساب جاري بالعملة الأجنبية أو حساب جاري بالليرة التركية ، يمكنك التقدم بطلب إلى فروعنا أو فرعنا على الإنترنت.

5.6.6 الخطوة السادسة: قوانين وقواعد حماية البيئة و طلب الحصول على تراخيص

ينظم قانون البيئة وتشريعاته الثانوية حماية البيئة ويعاقب على أي عمل يخالف القواعد الواردة في التشريع ويمكن أن يتسبب في تلوث البيئة. تعمل وزارة البيئة والتحضر كسلطة تنظيمية من خلال مديرياتها الإقليمية. اعتمادًا على طبيعة ونوع النشاط ، قد يضطر المستثمرون إلى الحصول على تقارير تقييم الأثر البيئي والتراخيص البيئية. قد يؤدي عدم الامتثال للتشريعات البيئية التركية إلى فرض أحكام إدارية ومسؤولية مدنية وجنائية

التصاريح والتقييمات البيئية

وفقًا لقانون البيئة ، تخضع التصاريح والتقييمات البيئية للتصاريح والترخيص البيئيين ولائحة تقييم الأثر البيئي. تقدم هذه اللوائح نظامًا واسعًا من التراخيص والتصاريح المطلوب الحصول عليها وفقًا للتشريعات البيئية 7.1.2 تقييم الأثر البيئي اعتمادًا على بيان المخاطر الذي يمتلكه نشاط الكيان تجاه البيئة ، قد يُطلب من هذا الكيان الحصول على تقرير تقييم الأثر البيئي. بالنسبة للاستثمار الصناعي على نطاق واسع ، يكون من الإلزامي دائمًا الحصول على تقرير يحلل ما إذا كان الاستثمار سيكون له آثار سلبية كبيرة على البيئة. التقرير نفسه لا يكفي للحصول على موافقة وزارة البيئة والتحضر لتنفيذ المشروع. يتطلب التشريع المعمول به أيضًا اجتماعات استشارية عامة ومراجعة من قبل لجنة مستقلة خاصة قبل أن تصدر وزارة البيئة والتحضر قرار "تقييم الأثر البيئي الإيجابي" أو "تقييم الأثر البيئي السلبي".

في الحالة الأولى ، يمكن للمستثمر المضي قدمًا في الاستثمار ، مع مراعاة الحصول على الموافقات الضرورية الأخرى (إن وجدت) ، في حين أن الأخير يقيد أي نشاط مستقبلي فيما يتعلق بالاستثمار. علاوة على ذلك ، بالنسبة للأنشطة الخاضعة لتقييم الأثر البيئي دون الحصول على قرار إيجابي في تقييم التأثير البيئي ، لا يمكن إجراء أي إجراء عام آخر مثل المناقصات والحوافز والموافقات على الخطة. يتصرف تقييم التأثير البيئي كشرط أساسي لإجراءات أخرى كاملة.

التصاريح البيئية

يلتزم المستثمرون بالحصول على "تصريح بيئي" أو "تصريح ورخصة بيئية" اعتمادًا على تأثير أنشطتهم على البيئة. تصدر وزارة البيئة والتحضر "تصريحًا بيئيًا" فيما يتعلق بانبعاثات الهواء أو الضوضاء البيئية أو تصريف أعماق البحار أو تصريف النفايات الخطرة من المنشأة. يتعين على المستثمرين الحصول على "تصريح وترخيص بيئي" فيما يتعلق بالكفاية الفنية للمنشأة ذات الصلة. كل تصريح ورخصة صادرة بموجب قانون البيئة صالحة لمدة 5 سنوات من تاريخ الإصدار وقابلة للتجديد لمدة 5 سنوات إضافية بعد ذلك. كقاعدة عامة ، يتعين على الكيانات النشطة في قطاعات وصناعات الطاقة والتعدين والبناء والبناء والمعادن والكيماويات وطلاء الأسطح ومنتجات الغابات والأغذية والزراعة وتربية الماشية وإدارة النفايات الحصول على "تصريح بيئي" أو "تصريح ورخصة بيئية" ، حسب طاقتها الإنتاجية ومتطلبات تصريفها . حتى إذا لم يكن الكيان خاضعًا للترخيص بموجب التشريع البيئي ، فلا يزال يتعين عليه الامتثال لنفسه أثناء الانخراط في الأنشطة.

الالتزامات البيئية الأخرى

على الرغم من أن معظم الالتزامات البيئية مشمولة بقانون (i) البيئي ، (ii) لائحة التراخيص والتراخيص البيئية و (iii) لائحة تقييم الأثر البيئي ، فإن الالتزامات البيئية الأخرى (على وجه الخصوص الخاصة بقطاع معين) مدرجة في اللوائح الأخرى. يجب على الكيانات أيضًا الامتثال للالتزامات البيئية الأخرى فيما يتعلق بمجال الأنشطة ، المحددة في لائحة مراقبة تلوث الهواء الصناعي ، لائحة تقييم وإدارة الضوضاء البيئية ، لائحة حماية الأراضي الرطبة ، لائحة إدارة النفايات ، لائحة التحكم في نفايات الزيت ، التعبئة والتغليف لائحة مراقبة النفايات ، لائحة التخفيف من الآثار والوقاية من الحوادث الصناعية الخطيرة ، لائحة السلامة من الإشعاع.

العقوبات

يقدم قانون البيئة نظامًا صارمًا للمسؤولية عن عدم الامتثال للقانون وتلويث البيئة. الملوثون مسؤولون عن الخسارة التي حدثت بسبب أفعالهم ، بغض النظر عن درجة الخطأ. في حالة حدوث انتهاك ، قد تُمنح الشركة المتهمة وقتًا معقولاً (لا يتجاوز سنة واحدة) لإصلاح الخرق الذي قد يواجه عقوبات. على الرغم من وجود معظم العقوبات في شكل إداري ، فإن انتهاك قانون البيئة وتشريعاته الثانوية قد يؤدي أيضًا إلى مسؤولية جنائية على الملوث. بالنسبة لعام 2019 ، قد تصل الإدخالات الإدارية بسبب عدم الامتثال لقانون البيئة وتشريعاته الثانوية إلى 6،017،320 ليرة تركية اعتمادًا على شدة الانتهاك. في كل عام ، يتم زيادة الدخل الإداري المطبق وفقًا لمعدل يعلن عنه الرئيس.

5.6.7. الخطوة السابعة :خصوصية/ حماية البيانات الشخصية وصنع موقع تجاري

دخلت النظام الأوروبي العام لحماية البيانات "GDPR") حيز التنفيذ في مايو - كما تعلم كل شركة في أوروبا. تركيا لديها تشريعات مماثلة ، على الرغم من وجود بعض الاختلافات. تحتاج الشركات التي تمارس نشاطًا تجاريًا في تركيا إلى معرفة كيفية عمل هذه القوانين عمليًا.

تم سن قانون حماية البيانات التركي ("DPL") في عام 2016 ، مصحوبًا بلوائح وبيانات أخرى ، في حين تم نشر مسودات التشريعات الثانوية من قبل السلطة الإشرافية التركية ، مجلس حماية البيانات الشخصية ("DPB"). بموجب هذه التغييرات ، يتعين على مراقبي البيانات الامتثال لالتزامات متعددة عند التعامل مع البيانات الشخصية ، بينما يؤثر التشريع أيضًا على كل موظف ، مما يجعل من المهم للشركات العاملة في تركيا فهم عواقب فشل الامتثال.

عند فحص الاختلافات بين DPL و GDPR ، فإن النقطة الأساسية هي كيفية تأثيرها على الشركات العاملة في تركيا. نشأ DPL من توجيه الاتحاد الأوروبي 46/95 / EC ، ويتميز بالعديد من الإضافات والمراجعات. على الرغم من احتوائه على جميع مبادئ ممارسة المعلومات العادلة تقريبًا ، لا يسمح DPL بتفسير "الغرض المتوافق" بينما أي معالجة أخرى محظورة تمامًا. إذا تم تجميع البيانات لغرض منح الشخص الموافقة ، فيمكن للمراقب استخدامها لغرض آخر ، شريطة إعطاء موافقة محددة إضافية ، أو إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من المعالجة لما يعتبر مصالح مشروعة.

إن أسس المعالجة بموجب DPL مماثلة لتلك التي تنطبق على GDPR، باستثناء أن الموافقة الصريحة مطلوبة عند معالجة البيانات الشخصية الحساسة وغير الحساسة - وهي ممارسة تستغرق وقتًا أطول. في البداية، وينبغي أن يعطي التزام مرهق DPL مستوى أعلى من حماية البيانات من GDPR.ومع ذلك ، يجب تعيين تعريف DPL للموافقة الصريحة مقابل الموافقة العادية لـ GDPR. كلاهما يتطلب "الموافقة الحرة والمحددة والمستنيرة" ولكن GDPR تنص أيضًا على أنه يجب أن يكون هناك "إشارة لا لبس فيها لرغبات الشخص المعني في البيانات التي يعني من خلالها، من خلال بيان أو بعمل إيجابي واضح، الموافقة على معالجة البيانات الشخصية المتعلقة به".

بموجب قانون DPL ، يعد نقل البيانات الشخصية عبر الحدود إلى دولة ثالثة أمرًا مزعجًا بالمثل: يجب أن تتمتع دولة المقصد بالحماية الكافية ، وفقًا للمعايير التي يقررها DPB. وبدلاً من ذلك ، يجب أن تلتزم الأطراف بتوفير الحماية الكافية التي تلبي موافقة DPB. لكن DPL يشمل أيضًا ما يلي: "في الحالات التي تتعرض فيها مصالح تركيا أو موضوع البيانات لضرر خطير ، لا يتم نقل البيانات الشخصية إلى الخارج إلا بموافقة مجلس الإدارة من خلال الحصول على رأي المؤسسات والمنظمات العامة ذات الصلة." يُلزم هذا مراقبي البيانات بتقييم ما إذا كان النقل قد يتسبب في ضرر جسيم ، وإذا حدث ذلك ، فعليهم الحصول على موافقة DPB.ومع ذلك ، من غير الواضح كيف يتم تحديد هذه المصالح. يتطلب GDPR من المتحكمين الاحتفاظ بسجلات داخلية ، على الرغم من عدم وجود متطلبات عامة للتسجيل لدى سلطات حماية البيانات ، بينما يوفر DPL حلاً مختلطًا ، يجمع بين متطلبات التسجيل وحفظ السجلات: آلية تسجيل تفوض مراقبي البيانات للتسجيل مع مراقبي البيانات. التسجيل. يتطلب مشروع لائحة DPB منهم تسليم مخزون معالجة البيانات الشخصية وسياسة الاحتفاظ بالبيانات الشخصية وتدميرها إلى DPB قبل إكمال تسجيلهم. بالنسبة لأي عمل يخضع لقانون سياسات التنمية (DPL) واللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) ، فإن أفضل طريقة لتجنب الازدواجية في جهود الامتثال هي صياغة نموذج امتثال مرن يلبي مطالب السلطات التنظيمية في ولايات قضائية متعددة.مزيد من المعلومات

5.6.8 الخطوة الثامنة: التأمين

نظام الضمان الاجتماعي في تركيا هو في الغالب مشابهة لنموذج بسمارك، واحدة من أربعة أنظمة التأمين الأساسية التي هي نموذج القاري (بسمارك)، نموذج الليبرالية (بيفيريدج)، نموذج شمال أوروبا ونموذج البحر الأبيض المتوسط. ويشير نموذج بسمارك إلى نظام يتم فيه

تحصيل الأقساط المدفوعة على أجور الموظفين وفقاً لحالة التأمين الخاصة بهم في مجمع مشترك، ولا تقدم الاستحقاقات على أساس الأقساط المدفوعة إلا عندما يكون معاش الشيخوخة مستحقاً. ويختلف مقدار الاستحقاقات التي تمنح لأصحاب التأمين في حالات التقاعد والحوادث والمرض حسب الدخل الذي كانوا لديهم في السابق. والجهات الفاعلة الرئيسية في هذا النظام هي العاملون وأرباب العمل والممثلون في القطاع العام. هذا النظام لديه تدابير تنظيمية في سوق العمل أكثر من النظام الليبرالي، مما يعوق مرونة سوق العمل. ومن المؤكد أن القواعد الصارمة وآليات التفاوض الجماعي قد أصبحت في الزهية.

يحتوي نظام الضمان الاجتماعي التركي على بعض عناصر نموذج البحر الأبيض المتوسط وكذلك نموذج بسمارك. نموذج البحر الأبيض المتوسط مستمد من النموذج القاري ويحمل الشبه مع هذا النموذج بمعنى أن أقساط التأمين الاجتماعي المدفوعة توفر أساسا لاستحقاقات الضمان الاجتماعي في المستقبل. جانب آخر من نموذج البحر الأبيض المتوسط مشابه للنموذج التركي هو اتساع الاقتصاد غير الرسمي. ولهذا السبب، لا يشمل النظام الكثير من الناس؛ ومع ذلك يتم محاولة المخاطر الاجتماعية إلى أن يتم القضاء عليها من خلال الروابط الأسرية. وقد أبرز هذا النموذج مفهومي الأسرة التقليدية والمجتمع الزراعي؛ وهكذا يتم دعم الناس من قبل أسرهم دون النظر في ما إذا كانت الدولة توفر الفوائد أم لا في حالة فقدان الإيرادات أو المخاطر الاجتماعية.

ومن خلال هذا الإصلاح، تم إجراء عدد من التغييرات الهيكلية على نظام الضمان الاجتماعي التركي. وقد تحقق انتقال من النظام الذي يخول مختلف الحقوق لمختلف الفئات المهنية إلى النظام الذي يكفل وحدة المعايير والقواعد فيما يتعلق بالتأمين على التقاعد. ولم تؤد هذه التغييرات الهيكلية، التي تهدف إلى ضمان استدامة النظام، إلى الانحراف عن نموذج البحر الأبيض المتوسط - النموذج القاري.

إصلاح الضمان الاجتماعي

منذ التسعينات، واجهت نظام الضمان الاجتماعي التركي عدداً من المشاكل المالية لأسباب مختلفة مثل تنفيذ التقاعد المبكر، وارتفاع معدلات العمالة غير المسجلة، واستبدال الدخل، وانخفاض معدلات تحصيل الأقساط وكسبها رهناً بالمساهمة. لا يشمل هذا النظام جميع السكان وليس لديه ضمانات كافية ضد الفقر. إن توفير الخدمات من قبل مؤسسات الضمان الاجتماعي المختلفة بطريقة غير منهجية يعيق وحدة المعايير المتعلقة بحقوق والتزامات الموظفين. أصبح من الضروري إجراء إصلاحات في نظام الضمان الاجتماعي نتيجة كل هذه المشاكل وميل الشيخوخة للسكان وهو أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاستدامة المالية للنظام.

لغرض إعادة هيكلة نظام الضمان الاجتماعي ، تم إجراء إصلاح في عام 2008 عندما دخل القانون رقم 5510 حيز التنفيذ للبحث عن حلول للمشاكل البارزة مثل وجود عجز متزايد في النظام والتطبيقات المختلفة التي قامت بها المؤسسات في توفير خدمات الصحة والتأمين.

يتمثل الهدف الأساسي لإصلاح الضمان الاجتماعي في إنشاء نظام ضمان اجتماعي عادل ، ويسهل الوصول إليه ومستدام مالياً ، ويوفر حماية أكثر فعالية من الفقر.

يتألف إصلاح الضمان الاجتماعي من أربعة عناصر تكميلية:

التأمين الصحي الشامل الذي يوفر خدمات رعاية صحية عادلة وواقية وذات جودة لجميع السكان،

نظام المعونة الذي يمكّن الجميع من الحصول على الخدمات مع الجمع بين المدفوعات غير المساهمة والمزايا الاجتماعية،

نظام تقاعد واحد يشمل فروع التأمين قصيرة وطويلة الأجل إلى جانب التأمين الصحي،

هيكل مؤسسي جديد يسهل الحياة اليومية لمواطنينا من خلال خدمات حديثة وفعالة.

ويشمل إصلاح الضمان الاجتماعي بصفة خاصة اللوائح المتعلقة بتعزيز نظام التقاعد والنفقات. ومن وجهة النظر هذه، تم توخي مجموعة من التغييرات في معدل استبدال المعاشات التقاعدية، والمعامِل المحدَّث، وعدد أيام الأقساط المدفوعة، و بارامترات العمر، وفترة انتقالية. وبما أن القواعد السابقة لا تزال تتبع حتى إتمام الفترة الانتقالية، فإن تأثير هذه التغيرات المحورية على عجز الضمان الاجتماعي لا يمكن أن يُرى على المدى القصير تماماً حتى عام 2040.

وتهدف الإصلاحات التي أنِظمت حتى الآن إلى زيادة الخدمات المقدمة إلى أصحاب التأمين، فضلاً عن إزالة العيوب في نظام الضمان الاجتماعي. وفي هذا السياق، وضعت لوائح مختلفة في مجال الصحة والتقاعد على حد سواء حتى يتمكن حاملو التأمين من الحصول على

الخدمات في أقصر وقت. وقد وُضع عدد من عمليات التنفيذ موضع التنفيذ لتيسير حصول أصحاب التأمين على خدمات المستشفيات، وبدأ العمل بالإجراءات ذات الصلة التي تتطلب انتظاراً طويلاً على الإنترنت.

والهدف الرئيسي في نظام موجه نحو الناس هو توفير الخدمات على المستويات المحلية. ولهذا السبب، فقد تُرك النظام الذي تقدم فيه الخدمات من المركز، كما تم بناء مراكز للضمان الاجتماعي في العديد من المناطق بهدف تمكين أصحاب التأمين على المستويات المحلية من تلقي الخدمات بسهولة.

تمويل الضمان الاجتماعي

ويمول الضمان الاجتماعي عموماً من خلال الأقساط أو الاشتراكات التي يتم تحصيلها من العمال وأصحاب العمل والدولة في جميع أنحاء العالم.

هناك طريقتان لاتباعهما في تمويل نظام الضمان الاجتماعي:

طريقة الرسملة أو الادخار (إدارة الصناديق)

أسلوب الدفع أولا بأول (تخصيص)

يتم استخدام طريقة الدفع أولا بأول لتمويل نظام الضمان الاجتماعي في تركيا.

وبموجب نظام الضمان الاجتماعي التركي، يتم تحصيل الأقساط للتأمين الطويل والقصّر الأجل؛ تأمين البطالة والتأمين الصحي الشامل. من أجل تقليل آثار التقاعد المبكر على الاقتصاد الوطني، يتم تحصيل علاوة الضمان الاجتماعي من المتقاعدين الذين يستمرون في العمل بعد التقاعد.

ويبين الجدول التالي فروع التأمين ومعدل الأقساط المدفوعة في إطار هذه الفروع:

الأفراد لدفع الأقساط

الأفراد الذين يدفعون أقساط تختلف حسب حالة حاملي التأمين:

يدفع أصحاب العمل التأمين الطويل والقصّر الأجل، والتأمين الصحي الشامل، وأقساط التأمين ضد البطالة للأفراد العاملين في عقود الخدمة (العمال) إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي عن طريق خصم المبلغ الذي يعادل معدل الأقساط المحصلة على إجمالي الدخل من أجور العمال وإضافة مبلغ القسط الذي يدفعه أصحاب العمل.

وتدفع لمؤسسة الضمان الاجتماعي، في حد ذاتها، أقساط التأمين الطويل والقصّر الأجل وأقساط التأمين الصحي الشامل للأفراد العاملين على أساس أسماء وحسابات (أصحاب العمل).

وتدفع المؤسسة العامة، التي يعملون فيها، التأمين الطويل الأجل وأقساط التأمين الصحي الشامل لموظفي الخدمة المدنية إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي، وذلك بخصم المبلغ الذي يعادل معدل الأقساط المحصلة على مجموع الإيرادات من مرتب الموظف المدني وإضافة مبلغ القسط الذي تدفعه المؤسسة.

وتدفع أقساط التأمين الطويل الأجل والتأمين الصحي الشامل لأصحاب التأمين الاختياري إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي بأنفسهم.

5.6.9 الخطوة التاسعة: إدارة الموارد البشرية

بموجب القانون التركي ، تنطبق تشريعات العمل على جميع الموظفين تقريبًا ، بغض النظر عن حجم صاحب العمل الذي يعملون فيه. يعتبر قانون العمل من أهم تشريعات العمل في تركيا. التشريعات الهامة الأخرى المتعلقة بمسائل التوظيف هي كما يلي: (1) أحكام المادة 14 من القانون رقم 1475 التي تنظم مدفوعات إنهاء الخدمة ، (2) قانون الصحة والسلامة العمالية ، و (3) النقابات العمالية والجماعية اتفاقيات

المفاوضة. علاوة على ذلك ، يتضمن قانون الالتزام التركي فصلاً عن اتفاقيات العمل ، والتي ستكون قابلة للتطبيق في الحالات التي لا يعالج فيها التشريع المذكور أعلاه المسألة المعنية.

اتفاق عمل

يتم التعامل مع اتفاقيات العمل بشكل مختلف عن الاتفاقيات الخاصة الأخرى بموجب القانون التركي. الهدف الرئيسي لاتفاقيات العمل هو حماية الموظف والحفاظ على التوازن الاجتماعي بين الموظف وصاحب العمل. من أجل ضمان تحقيق هذه الأهداف ، فإن الحقوق والمزايا القانونية الممنوحة للموظفين بموجب قانون العمل إلزامية ولا يمكن استبعادها أو تغييرها تعاقديًا على حساب الموظف. ومع ذلك ، يُسمح بالترتيبات التعاقدية التي تعزز الحقوق والمزايا القانونية الممنوحة للموظفين بموجب قانون العمل. من الضروري تنفيذ اتفاق مكتوب إذا كانت مدة علاقة العمل لمدة سنة أو أكثر. باستثناء الحالات التي لم يتم فيها تنفيذ العقد ، يجب على صاحب العمل ، في موعد لا يتجاوز شهرين بعد بدء التوظيف ، تقديم وثيقة مكتوبة تحتوي على شروط عامة وخاصة تتعلق بظروف العمل ، وساعات العمل اليومية أو الأسبوعية ، والمكافآت والرواتب الإضافية ، وشروط الدفع ، والأحكام التي يتعين على كل من صاحب العمل والموظف الوفاء بها عند إنهاء الاتفاقية. خلاف ذلك ، قد يتم فرض غرامة مالية على صاحب العمل لكل موظف يعمل دون اتفاق مكتوب. إذا لم تكن اتفاقيات العمل مكتوبة ، فإنها لا تزال سارية ؛ ومع ذلك ، يجوز للموظف أن يطلب من صاحب العمل وثيقة تحمل توقيعه وتوضح شروط العمل العامة ، إن وجدت ، الخاصة في أي وقت.

اتفاقيات توظيف المحددة / غير المحددة المدة

بموجب القانون التركي ، يمكن إبرام اتفاقيات العمل لفترة محددة أو غير محددة. سيتم اعتبار اتفاقية العمل بين صاحب العمل والموظف لمدة محددة إذا تم إبرامها كتابةً وكان أي من الشروط التالية موجودًا:

i)) إذا كان قد انتهى من العمل لمدة محددة، (ii) إذا كان المصطلح يتوقف على شرط موضوعي مثل إنجاز مهمة معينة، أو (iii) إذا كانت مدتها خاضعة لإنجاز هدف معين. ولا يمكن تجديد اتفاق العمل المحدد المدة أكثر من مرة، باستثناء الحالة التي يوجد فيها سبب مادي يبرر التجديد. إذا لم يستوف اتفاق العمل الشروط المذكورة أعلاه، فإنه يعتبر اتفاق عمل لأجل غير مسمى.

بدوام جزئي - اتفاقيات التوظيف بدوام كامل يمكن أن تنص اتفاقيات التوظيف على ما إذا كان الموظف يعمل بدوام جزئي أو بدوام كامل. إذا كانت ساعات العمل الأسبوعية للموظف أقل بكثير من ساعات العمل بدوام كامل ، فإن اتفاقية العمل تعتبر اتفاقية توظيف بدوام جزئي. يمكن أن يكون العمل بدوام جزئي لأجل غير مسمى أو محدد المدة إذا تم استيفاء شروط العمل المحددة المدة المشار إليها في القسم أعلاه.

للمزيد من المعلومات:

https://www.invest.gov.tr/en/library/publications/lists/investpublications/legal-guide-to-investing-in-turkey.pdf

5.6.10 الخطوة العاشرة: براءات الاختراع و الماركات التجارية

يوفر معهد البراءات التركي حماية فعالة واستخدام واسع النطاق لحقوق الملكية الصناعية بما يضمن أن الصناعة والتكنولوجيا التركية تلعب دوراً رائداً في المنافسة العالمية. وهي تسعى جاهدة لتكون مؤسسة رائدة في عالم الملكية الصناعية.

بعثة

* توفير حماية فعالة للبراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وغيرها من حقوق الملكية الصناعية.

* المساهمة في تنمية الاقتصاد التركي والتكنولوجيا من خلال تشجيع الإبداع والابتكار.

* نشر الوعي والمعرفة بحقوق الملكية الصناعية في جميع أنحاء البلاد والتعاون مع القطاعات ذات الصلة.

* تقديم خدمة موجهة للعملاء، في الوقت المناسب وذات جودة عالية، لتشكيل نظام فعال للملكية الصناعية من خلال تعزيز البنية التحتية القانونية والتقنية والبشرية.

* تمثيل تركيا على المنابر الدولية وتعزيز التعاون لحماية مصالح وتنمية الاقتصاد التركي.

وينبغي عادة إيداع طلبات البراءات الوطنية باللغة التركية ويجب تقديم ترجمة لها (الإنكليزية أو الألمانية أو الفرنسية) حسب سلطة البحث عند طلب البحث. ومع ذلك، يمكن أيضاً إيداع طلب البراءة الوطني باللغات الإنجليزية أو الألمانية أو الفرنسية شريطة دفع رسوم إضافية مقابل تقديم الترجمة باللغة التركية في غضون شهر واحد.

متطلبات طلب البراءة الوطني في تركيا

يجب على المتقدمين تقديم البنود التالية من أجل تلبية المتطلبات الأساسية التي ينص عليها القانون:

- التماس تقديم طلب تقديم طلب وطني،

- وصف للاختراع،

- واحد أو أكثر من المطالبات،

- أي مسحوبات مشار إليها في الوصف أو المطالبات،

- مجردة،

- دفع الرسوم الرسمية.

الرسوم الرسمية

تُدفع رسوم لجهة الامتحان المختصة.

إذا اختار مقدم الطلب سلطة الفحص التي تصرفت لنفس الطلب أيضا مثل سلطة البحث، تنطبق خصومات خاصة. ومع ذلك، لا يلزم أن تكون سلطات البحث والفحص هي نفسها بالضرورة.

يطبق معهد البراءات التركي "دورات الفحص" إذا تضمن تقرير الفحص الأول رأيًا سلبيًا. ثم يُدعى مقدم الطلب إلى الرد على تقرير الامتحان الأول ودفع رسوم الامتحان مرة أخرى (الدورة الثانية). وإذا كان تقرير الامتحان الثاني لا يزال يتضمن رأيا سلبيا فيما يتعلق بقابلية البراءة، فإن فرصة ثالثة، وهي في الواقع الفرصة الأخيرة، تُعطى للتغلب على الاعتراضات الواردة في التقرير السلبي حيث يحتاج مقدم الطلب إلى دفع رسوم الامتحان مرة أخرى (الدورة الثالثة). وإذا لم يسمح تقرير الفحص الثالث بأي مطالبة في مجموعة المطالبات، يُرفض الطلب في نهاية المطاف. وإذا أشارت تقارير الفحص إلى مطالبة واحدة على الأقل على أنها قابلة للبراءة، يجوز أن يمضي الطلب في تقديم الطلب إلى منحها على أساس المطالبات المسموح بها.

بمجرد أن يتم العثور على الطلب المسموح به من قبل TPI ، يتم دعوة مقدم الطلب إلى دفع رسوم المنحة المذكورة أعلاه من أجل المضي قدما في منح ونشر نفس الشيء في النشرة الرسمية. تخضع طلبات البراءات التركية لرسوم تجديد من السنة الثانية وكل سنة لاحقة يتم احتسابها من تاريخ إيداع الطلب. و تستحق رسوم التجديد في نفس اليوم من الشهر الذي يتضمن ذكرى تاريخ إيداع طلب البراءة الوطني. وإذا لم يقم مقدم الطلب بذلك، فإنه يمكن سداد هذا التجديد في غضون فترة إضافية مدتها ستة أشهر مع رسوم إضافية.

ويؤدي عدم دفع رسوم التجديد خلال الأشهر الـ 6 الإضافية إلى فقدان الحقوق التي لا يمكن علاجها إلا بطلب إعادة الحقوق. تطبق TPI بدقة معيار "العناية الواجبة" بحيث يكون سبب الفشل ناجمًا عن أسباب غير متوقعة وقد قضى مقدم الطلب كل جهد ممكن لعدم التسبب في أي خسارة للحقوق.

استئناف

ويمكن عادةً عرض قرارات معهد البراءات على مجلس إعادة النظر والتقييم بوصفها نوعاً من مجلس الاستئناف. غير أن القرارات المتعلقة بمسائل موضوعية مثل إمكانية الحصول على براءة، لا تحيد عموما عن نتائج تقارير الفحص. ولذلك، يستعرض هذا المجلس في معظمه المسائل الإجرائية مثل ما إذا كان قد حدث انتهاك إجرائي في إجراء المنح. ويمكن الطعن في قرارات هذا المجلس أمام المحاكم المتخصصة للملكية الفكرية في أنقرة.

الاعتراضات/وملاحظة طرف ثالث

لا يسمح قانون البراءات الحالي بمعارضة البراءات الممنوحة في تركيا بعد منحها. وكإجراء ما بعد منح، يجوز لأطراف ثالثة أن تشرع في رفع دعوى قضائية تطلب فيها بطلان البراءة المعنية أمام المحاكم المختصة.

ومع ذلك ، لا يُسمح بملاحظات الطرف الثالث إلا في نقاط معينة من إجراءات المنح. لذلك ، فإن الملاحظات المودعة في نقاط زمنية أخرى من الإجراء ليس لها أي تأثير على الإطلاق.

النقطة الزمنية الأولى هي أنه يمكن تقديم الملاحظات في غضون ستة أشهر بعد نشر تقرير البحث في الجريدة الرسمية. لن يكون لهذا تأثير جوهري إذا لم يتم تقديم الملاحظات بلغتين (أي التركية ولغة هيئة الامتحانات المختصة) لمجرد أن هيئة الفحص الأجنبية يجب أن تكون قادرة على تفسير الملاحظات. قد ينظر مقدم الطلب في الملاحظات ويمكن اعتبارها بمثابة تحذير يدفع مقدم الطلب المذكور لتقييد نطاق المطالبات أو حتى سحب الطلب اعتمادًا على ملاءمة الحالة التقنية السابقة المذكورة.

ومع ذلك ، لدى مقدم الطلب أيضًا فرصة لتجاهل الملاحظات وطلب براءة اختراع لم يتم فحصها. يتم نشر هذا الطلب في الجريدة الرسمية مما يتيح الفرصة لأطراف ثالثة لطلب فحص الطلب ، وإلى جانب هذا الطلب ، قم بتقديم ملاحظاتهم بلغتين (أي التركية ولغة سلطة الامتحانات المختصة). كما لوحظ ، يتم تقديم طلب الفحص من قبل الأطراف الثالثة وبالتالي يجب عليهم دفع الرسوم ذات الصلة. يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه لا توجد فرصة أخرى لتقديم الملاحظات في المراحل اللاحقة ، كما هو الحال في إجراء الفحص.